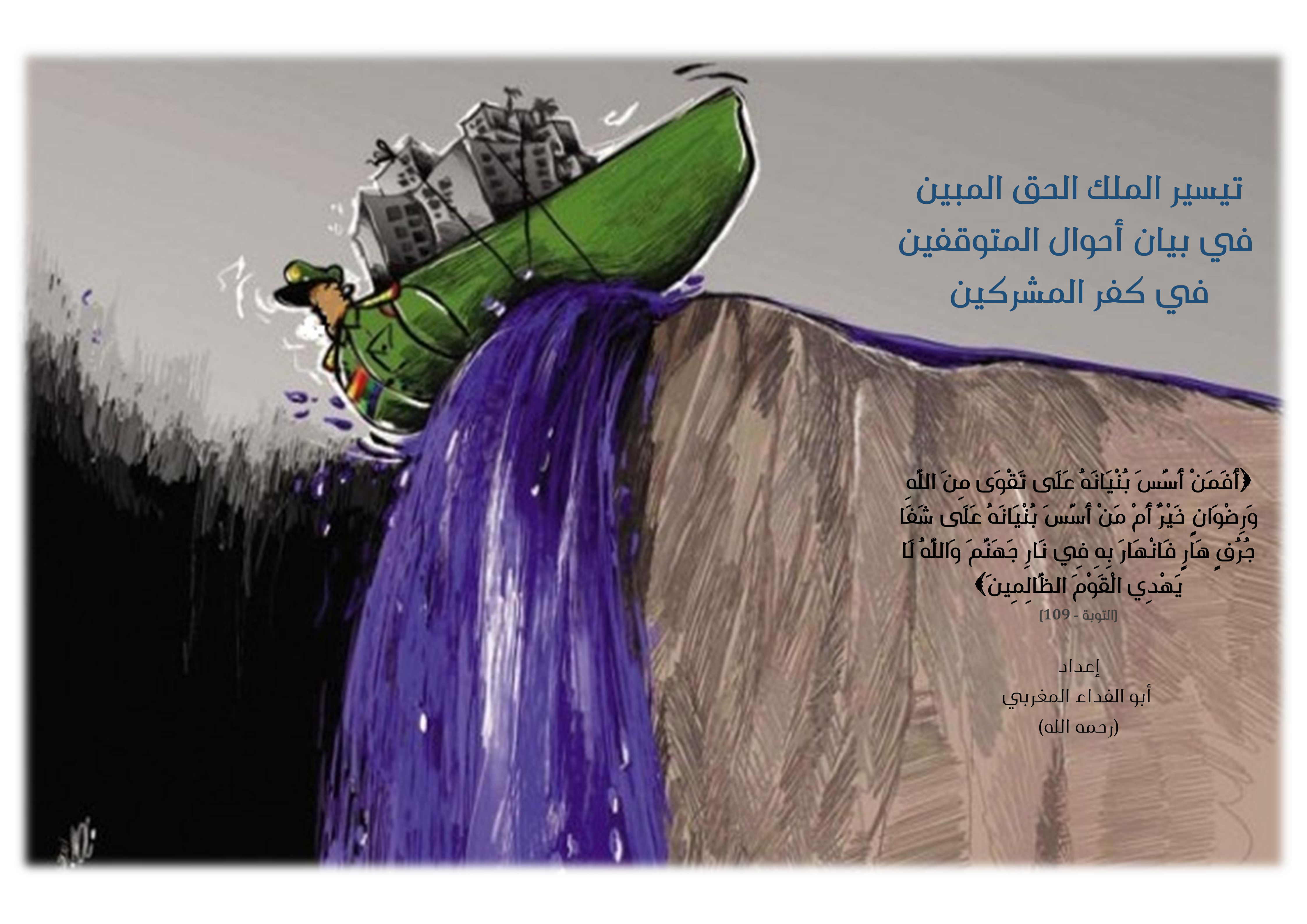

تيسير الملك الحق المبين
في بيان أحوال المتوقفين
في كفر المشركين
﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ
وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا
جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا
يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾
[التوبة - 109]
إعداد
أبو الفداء المغربي
(رحمه الله)

# مقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى
و دين الحق ليظهره على الدين كله
و كفى بالله شهيدا،من يهد الله فلا
مضل له و من يضلل فلا هادي له، و
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له إقرارا به وتوحيدا وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم تسليما مزيدا

و بعد :
فإن قاعدة
"من لم يكفر المشركين أو شك في
كفرهم أو صحح مذهبهم"
هي من القواعد المجمع عليها سلفا
و خلفا و التي اختلف الناس في
العمل بها خاصة في هذا العهد
الجاهلي فمنهم من أطلق و تسلسل
و جعل التسلسل من أصل الدين و
منهم من أهمل التكفير بالكلية و
أخرج ماهيته من أصل الدين و مقتضاه
و الحق وسط بين الطرفين،

فهذا البحث يتناول حكم المتوقفين
في كفر المشركين و أحوالهم و علة
زيغهم كما يبين حكم من تسلسل
في التكفير و سبب زيغهم

فالله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا
لوجهه الكريم و أن يهدي به قلوبا
غلفا و أعينا عميا و آذانا صما فما
كان حق و صواب فهو من الله وحده
و ما كان باطلا فمن نفسي و من
الشيطان و الله و رسوله منه بريئان و
الحمد لله رب العالمين.



المنتسبون للإسلام اليوم ثلاثة طوائف :

- **مشركة ظاهر شركها**
- **موحدة ظاهر توحيدها**
- **طائفة مذبذبة بين الإثنين**

فمن الطائفة المشركة من يشرع مع الله و آخرون يحكمون تشريعاتهم الكفرية و آخرون يتابعون و يطيعون و يلتزمون بتشريعاتهم، و منها من يرضى بعبادته و منها من يعبد أصحاب القبور فيصرف لهم ما ينبغي إفراد الله به من الشعائر و النسك التعبدية و منها من يوالي هؤلاء و يعادي الموحدين.

و هؤلاء الطوائف لا شك أن كفرهم معلوم من دين الإسلام بالإضطرار لمن عرف التوحيد و حققه.

و الشأن في المذبذبة ممن يظهر خصائص الإسلام دون أن يأتي بأحد النواقض المذكورة إلا أنه لا يكفر هؤلاء المشركين بعد معرفة حالهم و يقول : نبغضهم و نعاديهم و لكن لا نجرؤ على تكفيرهم، فهو يجعلهم من المسلمين من فسقة الموحدين، و هذا يعني أنه يمكن لمن كان بحالهم عنده أن يكون موحدا و مثل هذا يظن إمكانية اجتماع الشرك مع التوحيد فهو لا يعرف التوحيد و لا يملك تحقيقه بل هو كافر ملحق بهم.

و قد دل على كفره الحكم على المشركين بالموحدين، و الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو إذن يتصور قيام التوحيد بالمشرك و هو تصور لعدم إفراد الله بما يستحق أو بما يختص به توحيدا ثم لا ينيط الشرك إلا بمن انتسب إلى الشرك أما من انتسب للإسلام و جاء بالشرك سماه مسلما لأجل انتسابه أو ربما إظهار بعض خصائص الإسلام فالتوحيد عنده هو ذاك القدر الذي ظهر له من خصائص الإسلام لا إفراد الله بما يستحق و ما يختص به و هو مناقض لمدلول كلمة التوحيد فلا يسمى هذا التصور تصورا للتوحيد و لا يكون صاحبه عارفا للتوحيد و هو على أخف التقادير ليس محققا له و إنما ادعاؤه لمعرفة التوحيد زعم.

**من علق وصف التوحيد بالإنتساب للإسلام و ببعض خصائصه و لو اقترن بفعل الشرك فالتوحيد عنده هو ذاك القدر الذي ظهر له لا ترك الشرك و البراءة من أهله و صرف العبادة للّه وحده مخلصا له الدين**

**من لم يدرك بأن من لم يترك الشرك ليس من أهل "لا إله إلا الله" لا يعرف معنى "لا إله إلا الله"**
**و من لا يعرف معناها لا يملك تحقيقها**
**و من لا يملك تحقيقها لا يكون من أهلها**

و ليست الشبهات التي يوردها مثل اشتراط الإستحلال و تسمية الشرك فسقا دون الكفر و زعمه عدم قيام الحجة على المشرك و غيرها من الشبهات، ليست معتبرة في منع وصفه بالكفر إذ هو أساسا لا يعرف التوحيد و لا يحققه.

أما من وصف المشرك بالكفر على التعيين و قالوا إنا برآء منهم لهم دينهم و لنا دين مع إظهار خصائص الإسلام و عدم الإتيان بنواقضه و ينكرون على من لم يكفر المشركين و لكنهم لا يكفرونهم إلا بإقامة الحجة بالبيان و التعريف و إزالة الشبهة فهؤلاء قد اجتمع فيهم صواب و خطأ.

فالصواب هو إظهار خصائص الإسلام و عدم الإتيان بنواقضه فبه أمكن تحقق مدلول كلمة التوحيد و براءتهم من المشركين و هو مقتضى كلمة التوحيد فيتحقق التوحيد عندهم بمدلوله و مقتضاه الملازم له و هذا صاحبه محققا للتوحيد لا سيما إذا أضاف له الإنكار على المذبذبين و دنوهم من تكفيرهم لولا عدم إقامة الحجة و إزالة الشبهة.

أما الخطأ فهو عدم تكفير المذبذبين لأجل إظهار خصائص الإسلام و عدم الإتيان بكفر بواح و هذا القدر أمكن معه مدلول كلمة التوحيد لكنهم لم يلتفتوا لعدم إتيان المذبذبين بمقتضى ذلك الذي هو العلم بأن من لم يترك الشرك ليس من أهل كلمة التوحيد فهم لم يدركوا بأن من لم يعلم بأن من لم يترك الشرك ليس من أهل "لا إله إلا الله" لا يعرف معنى "لا إله إلا الله" إبتداءا كشِبه إدراك أن من يفعل الشرك فهو كافر إبتداءا لكن لا يتماثلان بل يتشابهان، فإدراك هذا القدر مستعص تصورا و حكما على كثير من الناس بخلاف العلم بأن من لم يترك الشرك ليس من أهل "لا إله إلا الله"، خاصة إذا أضيف إليه إيراد شبهات تدعوا إلى إعذارهم و إنكار على من كفرهم يوهم حرصهم على الدين، كل هذا قد اجتمع في المذبذبين، فلما استعصب تصور

الإدراك بأن
**"من لم يترك الشرك ليس من أهل "لا إله إلا الله" إبتداءا"**
لا يتعسر
بخلاف الإدراك بأن
**"من لم يدرك بأن من لم يترك الشرك ليس من أهل "لا إله إلا الله" لا يعرف معنى "لا إله إلا الله" إبتداءا"**
فهو متعسر تصوره عند الكثير.
والفرق بينهما كالفرق بين
إدراك النهار و الشمس ضحى و إدراكه عقيب الفجر الصادق.

**لو كان اعتقاد التسلسل من أصل الدين لأغنى التكليف به عن التكليف بالبراءة من المشركين فلما لم يذكره الشارع لفظا أو معنا علم أن القدر المكلف به هو البراءة من المشركين و به تبرأ الذمة**
**فمن ترك الشرك و تبرأ من المشركين فقد حقق ما وجب عليه فطرة و عقلا و شرعا ليصير مسلما**

قضيتهم مع الستور التي يخفون بها فساد دينهم كان كفرهم خفي مستتر لا ظاهر جلي كحال المشركين فكان من لم يكفر المشركين لا يتماثل مع من لم يكفر المتذبذبين في جزئيات الوصف و إنما يتماثل معه في أصل الوصف، و المتذبذبون ألحق بالذين يماثلون المسلمين في الظاهر تماما و يبطنون الكفر بل هم كذلك فكان من لم يكفرهم كمن لم يكفر المنافقين لذلك فالمتذبذب لا يصح إسلامه لعدم معرفته لمدلول كلمة التوحيد و لكن الثاني صح إسلامه لإمكان معرفته لمدلول كلمة التوحيد لما أتى بمقتضاها و هو تكفير المشركين و ليس مكلف بتكفير المذبذبين حتى يدرك ما تعسر تصوره من العلم بأن من لم يعلم بأن من لم يترك الشرك ليس من أهل "لا إله إلا الله" لا يعرف معنى "لا إله إلا الله" ابتداءا، فمع تعسر تصور هذا و استتار المذبذبين بستور أهل الإيمان و الورع لم يكلف بتكفيرهم كما لم يكلف بتكفير المنافقين إلا بعد إزالة هذه الموانع و اتضاح التصور و هذا لا يكون إلا بالبيان و التعريف، و لو كانت أحوال المذبذبين مع المشركين سواء للزم التسلسل في التكفير و هو مذموم لإمكان إرشاد الشارع إليه مع وجود مقتضاه، فلو كان اعتقاد التسلسل من أصل الدين لأغنى التكليف به عن التكليف بالبراءة من المشركين فلما لم يرد التكليف به لفظا أو معنا علم أن من كفر المشركين قد برئت ذمته، و مما يؤيد هذا معاتبة الله عز و جل للمؤمنين الذين لم يكفروا بعض من تكلم بالتوحيد و لم يهاجر و فيهم نزل قوله تعالى :

" فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا (88) وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً "

فانقطع التسلسل لأنهم لم يتوقفوا فيمن فعل الشرك بل فيمن ترك أحد مقتضيات التوحيد اللازمة له و هي الهجرة فسماهم منافقين و لم يكفر من لم يكفرهم بل عاتبهم.

و مما يدل على عدم إدراكهم بأن " **من لم يدرك بأن من لم يترك الشرك ليس من أهل "لا إله إلا الله" لا يعرف معنى "لا إله إلا الله" إبتداءا** " قولهم إنهم لا يكفرون للشبهة ثم يستدلون بعدم تكفير أبي بكر لعمر رضي الله عنه لما توقف في تكفير مانعي الزكاة و ظنهم أن هذه كتلك و اعتبروا شبهاتهم و نزلوهم منزلة عمر رضي الله عنه و هيهات ثم هيهات، فإن عمر توقف في تكفير من ترك أحد مقتضيات "لا إله إلا الله" لا أنه ترك هو أحد مقتضيات "لا إله إلا الله" فإنه لم يتوقف في تكفير من عاد لعبادة الطاغوت فنقض شهادة أن "لا إله إلا الله" و لا توقف في تكفير من اتبع مسيلمة فنقض شهادة أن "محمد رسول الله"، فعمر لم يتوقف في تكفير من نقض مدلول الشهادتين بواحا و إنما توقف فيمن ترك أحد مقتضيات المدلول الذي قد لا يبدوا منه الكفر البواح مجردا ابتداءا لكن الأمر كما قال أبوبكر رضي الله عنه "و إن الزكاة من حقها" و قال : "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة و الزكاة" و لا شك أن البراءة من المشركين ألزم بكلمة التوحيد من لزوم الزكاة لها إلا أنه لا يلزم من هذا تكفير من لم يكفر المتذبذبين لأجل إدراكهم للتوحيد بتحقيق مقتضاه إذ كان اللبس عندهم إنما حصل في المتذبذبين لا في المشركين.

**من لم يكفر من ترك أحد مقتضيات التوحيد هو ألحق حالا بمن لم يكفر مانعي الزكاة ابتداءا أو بمن لم يكفر المنافقين الذين تركوا الهجرة مع الوسع، كذلك هو حال من لم يكفر المتذبذبين، فالحكم دائر مع علة كون المتروك من المقتضيات الملازمة للتوحيد لا مدلوله الصرف**

و لذلك فإن كفر المشركين أهل عبادة القبور و أهل اتباع القوانين ألحق بكفر من عاد لعبادة الطواغيت و من اتبع مسيلمة الذي لم يتوقف لا عمر و لا غيره من المسلمين في تكفير أهله إذ يكون هذا الأخير لا يعرف أن تلك النواقض تهدم أصل الدين و هذا لا يعرف أصل دينه تماما كحال المذبذبين الذين تركوا أحد المقتضيات اللازمة للتوحيد إبتداءا و هي تكفير المشركين فحالهم هي الألحق بحال مانعي الزكاة إذ هي من مقتضيات كلمة التوحيد إبتداءا و ملازمة لها في ذاك الظرف فترك هذه كترك تلك و المتوقف فيمن ترك هذه ألحق بالمتوقف فيمن ترك تلك إذا لم يتركها.

و مما ينبغي بيانه أن كفر المتذبذبين يرجع إلى كونهم لم يكفروا بالطاغوت فالكفر بالطاغوت لا يتحقق إلا بأمور هي :

- **اعتقاد بطلان الشرك**
- **تركه**
- **بغضه**
- **تكفير أهله**
- **معاداتهم ظاهرا و باطنا**

فمنه ما لا يتعلق به الإكراه و منه ما يتعلق به الإكراه فما يكون باطنا فلا يتعلق به الإكراه فتركه نقض للكفر بالطاغوت و هي : اعتقاد بطلان الشرك، و بغضه، و تكفير أهله، و معاداتهم و بغضهم باطنا.

فتكفير المشركين داخل في ملة إبراهيم التي سفه نفسه من رغب عنها و هي الكفر بالطاغوت و الإيمان بالله وحده فمن لم يأت بتكفير المشركين لم يكفر بالطاغوت و الدليل قوله تعالى :

«قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ»

فالبراءة براءتان :

1- **براءة من الأشخاص** و 2 - **براءة من الأفعال**

**فالأولى** هي معنى التكفير و البراءة في الدين و هي مضمون سورة الإخلاص أو ما تسمى بسورة الكافرون.

**و الثانية** لا تقتضي بالضرورة التكفير فتتعلق تارة بالكافر كما في قوله تعالى :

«وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ (41) »

و تتعلق بغير الكافر : كما قال النبي صلى الله عليه و سلم : "اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد".

فالشاهد أنه تعالى بدأ في آية الممتحنة بالبراءة من المشركين التي هي التكفير و قوله في سورة الإخلاص المبينة لمعنى البراءة من المشركين :

«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (1) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (2) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (3) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (4) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (5) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ»

فالسورة بدأت بتكفير المشركين و انتهت به و لم يتخللها إلا نفي الشرك عن الموحدين فعلا و وصفا و نفي التوحيد عن المشركين وصفا و لم ينفه فعلا لإمكان حدوث أو تجدد الأعمال الخالصة بالمشركين دون الإستمرار و الثبوت على الإخلاص كما قال تعالى :

"فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ (65)"

فدلت سورة الكافرون على أن :

**من فعل الشرك لم يسم موحدا بل مشرك**

لقوله تعالى : "لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ "

**من وصف المشرك بالتوحيد كفر**

لقوله تعالى : " وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ" أي (أنا المسلم)

**و من وصف الموحد بالشرك من غير برهان كفر**

لقوله تعالى : "وَلَا أَنَا" (المسلم) " عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ "

**و من سمى المشرك مسلما كفر**

لقوله تعالى : " قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ " وقوله : "لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ " أي هكذا ديني و هكذا نحن المسلمون نصفكم.

فهي سورة مضمونها البراءة من المشركين في الدين فمن صحح إسلامهم لم يتبرأ من دينهم و من كان كذلك فهو على دينهم فضلا عن ظنه بأن الله قد أنزلها عبثا سبحانه و تعالى عما يصفون.

**سورة الكافرون مضمونها البراءة من المشركين في الدين فمن صحح إسلامهم لم يتبرأ من دينهم و من كان كذلك فهو على دينهم**

و مما يدل على أن تكفير المشركين مقتضى ملازم لكلمة التوحيد من لم يأت به لم يكفر بالطاغوت كونه **لا يتعلق به الإكراه** فلا أحد يمكنه إكراه أحد على التكفير، و كذلك **ترتب سائر الأحكام المتعلقة بالكافرين على الإتيان به** سواء كانت من مقتضيات التوحيد كالبغض و العداوة و الهجرة و الجهاد أو من الفروع كالبداءة بالسلام فلا يمكن طبعا و لا عقلا أن يأتي الموحد بعداوة الكافرين و بغضهم و جهادهم و غنم أموالهم و سبي نسائهم و الإمتناع عن الصلاة عليهم أو الترحم عليهم أو إبدائهم بالسلام قبل الحكم عليهم بالكفر فإن كان أحد هذه الأمور ملازمة للتوحيد فتكفير المشركين ألزم به و أحق.

و من الكفر بالطاغوت أيضا بغض المشركين و عداوتهم ظاهرا و باطنا عداوة و بغضاء ترجح عن بغض ما يصدر من بعض الموحدين من كبائر الذنوب التي هي دون الكفر

كما في قوله تعالى :

" يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ "

و يقابلها في الإيمان بالله ولاية المؤمنين و محبتهم محبة ترجح عن محبة ما يصدر من المشركين من أفعال الخير التي هي دون الإيمان بالله و توحيده كما قال تعالى :

" أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (19) الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ "

فمن رجحت عداوته للمؤمنين إذا فعلوا معصية على عداوته للكافرين إذا فعلوا عملا صالحا و لو قال أبغض الإثنين معا ثم أظهر من عداوة المؤمنين ما لم يظهر مثله من عداوة الكافرين كمن أيد قتال المؤمنين بعد تبديل تسميتهم بالخوارج على قتال المشركين بعد تبديل تسميتهم بالمسلمين فقد انتقض توحيده بمجرد انتقاض ركني عداوة المشركين و ولاية المؤمنين و ارتد و إن لم يقاتل المسلمين، و قتالهم ثم زيادة في الكفر فضلا عن تسمية المشركين مسلمين فإن سمى المسلمين كافرين و هم لم يأتوا بناقض فهذا وجه آخر من الكفر.

و هذا من أبرز ما يفضح حال المتذبذبين فهم يؤيدون قتال المشركين للمسلمين و إن لم يخوضوا قتالهم فمآلهم هو الإنحياز مع من سموهم مسلمين لا مع من سموهم خوارج و من ثم مظاهرة الكافرين على المسلمين فتظهر ردتهم بواحا كما كانوا عليها باطنا.

و كذلك حال من يكفر المسلمين بحجة أنهم لم يدخل معهم في بدعة التسلسل في التكفير ثم يجعل الذي

يكفر المشركين و لم يكفر المتذبذبين أشد كفرا من المشركين و المذبذبين و يبدي لهم عداوة لم يبدها للمشركين فهو داخل في قول النبي صلى الله عليه و سلم : " من قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما "، و كل ذلك لأنه لم يرحم الموحدين لما لم يدركوا كفر المذبذبين و لم يجعل مسلما إلا أمثاله فهذا قد كفر المسلمين بغير ناقض ظاهر باد بل فقط لأنهم لم يتصوروا التسلسل الذي تخيلوه هم لأجل أنهم لم يتصوروا حال المتذبذبين فألزموهم بالتصور الذي هم لا يدركونه و حكموا عليهم بحكم من لم يحكم بحكم الله على من تصور حاله و حكمهم هذا من حكم طاغوت التسلسل التخيلي فصاروا بذلك أعزة على المؤمنين و ربما اعتبروا من كفر المتذبذبين و المشركين و لم يتسلسل أخطر على الأمة من المتذبذبين فهم لا يميزون بين المؤمن و المنافق و يكفرون الجميع و هذا خلاف ما كان عليه السلف فهم يميزون بين المسلم و الكافر و ربما لم يميزوا بين المؤمن و المنافق و يجعلونه مسلما لخفاء كفره فكان تكفير بعض الصحابة لمن بدا منهم ما ينقض الإسلام تلقيا عن الله وحده و غيرة على الدين و حفظ قيام صورته بمن بدا لهم نقضهم له لا الحرص على التكفير لإجتناب نقض العهد مع طاغوت التسلسل التخيلي العقلي، فإن الطاغوت يأتي من العقل الغير صريح المعبد لغير الله كما يأتي من الأحبار و الرهبان فينتج عنه أن الفريقين عبدة للطاغوت معادين لأهل التوحيد الخالص الذين يتلقون الحكم من الله وحده فينزلونه على من وافق وصفه وصف الوحيين له لأما عبدة الأحبار و الرهبان من المتذبذبة و غيرهم فيتلقونه من طواغيت المتابعة دون الوحي و المتسلسلة يتلقون من طاغوت الخيالات المقعدة بعقولهم الغير صريحة المناقضة لصحيح النقل ثم الجميع ينزلون الحكم على من وافق وصفه توصيف طاغوته له و من ثم يتبرؤن من غيرهم و يوالون لأجل اعتقادهم و يعادون لأجله دون التوحيد الخالص وهذه مخالفة لما كان عليه السلف، كانوا أعزة على الكافرين رحماء بينهم.

فلا ينبغي أن يقال : إن عدم إدراك الموحدين لجهل المتذبذبين للتوحيد دليل على عدم معرفتهم هم للتوحيد، فإن الكفار صنفين :

- **منهم من لا شك في كفره و كفر من صحح إسلامه و هو حال من أظهر الكفر البواح المعلوم من الدين بالضرورة**
- **و منهم من لا شك في كفره دون أن يقال إنه لا شك في كفر من صحح إسلامه إذ قد يبدو لبعض المسلمين كفره دون بعض و تبدو المخالفة الشرعية لجميع المسلمين.**

و الفرق بين النوعين كالفرق بين عباد الأصنام و متبعي مسيليمة و بين مانعي الزكاة و المنافقين الذين لم يهاجروا، و الشبهة غير معتبرة في من لم يكفر المشركين و معتبرة فيمن لم يكفر من لا يبدو منه الشرك ابتداءا فيكون خفيا مستترا إلا بعد التأمل في حاله و تنقيح مناط كفره، و قد يجتنب الموحد التأمل في حاله خاصة و هو لا يحب الإنشغال و التربص بالناس و أحوالهم و يظن أن هذا الكشف لحال المنافقين هو مما يشغله بغيره عن نفسه و الأفضل التورع و عدم التعرض لهم فله أجر إن شاء الله بنيته هذه، وربما هذا الذي حصل لعمر رضي الله عنه فحكم بما يظهر له دون التأمل في حقيقة الحال.

فعدم معرفة التوحيد إنما يكون بوصف المذبذبين بالموحدين مع الإدراك بأن القوم ما عرفوا التوحيد فهذا هو الذي يدل على عدم الكفر بالطاغوت، و إدراكهم لعدم معرفة القوم للتوحيد خفي لا سيما و هم يصرحون بمعرفته و قد يفصلون في بعض مسائله، فلما خفي و لم يبرز لم يكن تكفيرهم شرطا في معرفة التوحيد فإنه يكون شرطا فيه إن كان الكفر بواحا يتيسر إدراكه، و هناك أسبابا متعددة تمنع إدراك جهل القوم بالتوحيد منها إنكارهم للشرك و وصفه بالكفر النوعي و زعمهم عدم قيام الحجة عليهم و غيرها من الأسباب التي يجعلونها ستارا لنفاقهم فيأمنوا بها هؤلاء و هؤلاء و إن كانت غير معتبرة إذ مكّنتهم من تصور المشركين موحدين و كفى به جهلا بالتوحيد إلا أن عاذرهم الذي يكفر المشركين و لم يتمكن من تصور المشركين موحدين قد يعتبر عذره لهم بما أوردوه من الشبه مع عدم وقوعهم في غير هذا من النواقض مع تسميته ناقضا لو فعلوه هم لكفروا، كل هذا يستر إدراك جهلهم بالتوحيد.

و علة كفرهم تنحصر في ثلاثة أمور :

**1 – عدم التمييز بين الشرك و التوحيد أو الجهل بكون الشرك لا يجتمع مع التوحيد**

**2 – علمهم بذلك و جحده بعدم الإقرار به**

**3 – علمهم بذلك و الإقرار به و عدم الإنقياد لذلك عنادا و استكبارا.**

**أو تقليد و اتباع أهل ما ذكر.**

و لا يخلو من توقف في تكفيرهم من هذه الحالات و لا شك أن كل منها كفر و أن حالة الجهل بالتوحيد هي أخف الأحوال إن تجردت، فأخف أحوالهم أنهم كفار جهال إن زعموا عدم الجحد أو الإستكبار أو أتباع الأحبار و الرهبان و السادة و الكبراء فحكمهم حكمهم فقد قال تعالى :

" وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (165) إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ (166) وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ "

فكلهم يتصور إمكانية كون المشرك موحدا و هو إعطاء تعريف باطل للتوحيد فهو جهل مركب به.

أما من توقف في تكفيرهم فهو لا يخلوا :

إما أن يعلم أن أخف أحوالهم الجهل بالتوحيد

و إما أن يظنهم عرفوا التوحيد اعتبارا لتصريحهم بأن فعل المشركين كفر و التصريح ببغضهم و إظهار خصائص الإسلام و عدم الوقوع في نواقضه إلا الإمتناع عن تكفير المشركين و الإنكار عن مكفريهم بما أوردوه من الشبهات الموحية بمعرفة التوحيد و الدعوة إليه و الحرص عليه و غيرها التي صارت معتبرة في حقهم عند من لم يكفرهم تماما كما حصل للصحابي مع الرجل الذي أمر رسول الله صلى الله عليه و سلم بقتله فامتنع لإيجاده يصلي.

فإن كان الأول فإثبات التوحيد لمن أخف أحواله الجهل به هو عين القول بأن جهل التوحيد كالعلم به و هذا صاحبه غير موحد بالإجماع.

و إن كان الثاني و يرى أن من لم يكفرهم على شفى حفرة من الكفر نظرا للشبهات التي أوردوها فهو عارف بالتوحيد كافر بالطاغوت ما دام يكفر المشركين و لا تزول عنه هذه الصفة إلا بقرينة معتبرة لإمكان تحقيقه للتوحيد.

و الحاصل أن من لم يكفر الممتنع عن تكفير المشركين طرأت له موانع عدة متعلقة بالمذبذبين معتبرة في حقه دون المذبذبين و هي :

- إظهارهم لخصائص الإسلام
- عدم إتيانهم بالكفر البواح
- تصريح بكفر النوع أو الكفر العملي و زعمهم بغضه
- الإنكار على من كفرهم الموحي لحرصهم على الدين و هو في الحقيقة هدم له و ذلك بالشبهات الغير معتبرة التي أهمها

○ اشتراط الإستحلال و هي بدعة الكفر العملي دون الإعتقادي
○ بدعة تكفير النوع دون الأعيان
○ بدعة عدم قيام الحجة بالرسالة بل بالبيان و التعريف و وضع شروطا لمقيمها
○ المفهوم الجديد للإكراه
○ بدعة العذر بالجهل في الشرك الأكبر

و هذه الشبهات من تأملها عرف أن صاحبها لا يريد الحق فهم لا يراعون بعضا منها في التخريج عن الجماعة المسلمة على أعيان من حقق الكفر بالطاغوت الذي هو أولى بالإعذار بالشبهات فيطلقون إسم الخارجي عليه عينا لا نوعا و يتناسون الورع الذي يتعلق بدمه و ربما قالوا إنه حلال الدم مع العلم أن هذا المنهج الذي أخذوا به يلزمهم بالتورع في تبديع الأعيان أكثر من التورع في تكفيرهم فالموانع المتعلقة بصاحب البدعة أوسع من الموانع المتعلقة بصاحب الكفر من حيث الإحاطة بها و من حيث فهمها فالمبَدع يجب أن يكون أوسع علما و فهما من المكفر و ذلك أن السنة أخص من الإسلام فالمبدع يجب أن تحيط معرفته بالإسلام و السنة بينما المكفر فتكفيه معرفة الإسلام فإذا أدخل المرء على تكفيره هذه البدع التي أوردوها صار لا يكفر إطلاقا و لهذا يؤولون إلى أنه أن ليس في ديننا التكفير إلا لأحبارهم و رهبانهم و سادتهم و كبرائهم فما داموا لم يكفروا فالتابعين لا يكفروا و قد نسوا أمرا مهما في مسرحيتهم و هو أنه ينبغي لهم ألا يبدعوا أحد لما كانوا لا يجرؤون على تكفير الأعيان

فالعالم يحتاج للتورع في التبديع أضعاف ما يحتاجه من التورع في التكفير، فتأمل ...

لا شك أن فاعل هذا لا يريد الفصل بين المسلمين و الكافرين بل يقولون بألسنتهم ما كلفنا الله بهذا و لا شك أن من لم يرد الفرقان بين أولياء الرحمان و أولياء الشيطان لا يريد خيرا لهذا الدين بل إنما يريد هدمه من أصله بهدم ركن الكفر بالطاغوت الذي هو شطر التوحيد و لا يتحقق الإسلام بدونه، و حتى لا يبدو هذا القصد منه تجده يسارع لإظهار خصائص و فروع الدين بعد أن هدم الدين من أصله ثم يظهر بصورة البطل المدافع عن الدين بالإنكار على أهل السنة و رميهم بدائه و ينزل التبديع على الأعيان بعد أن امتنع من التنزيل على الأعيان ما هو أولى به، و ربما يقولون "من قال لأخيه المسلم يا كافر فقد باء بها أحدهما" و "من قال لمؤمن يا كافر فهو كقتله" كلمات حق أرادوا بها باطل إذ هم لا يذكرون شروط تنزيلها، و في الوقت نفسه يتناسون أنه "من بهت مؤمنا بما لا يعلم جعله الله في ردغة الخبال حتى يأتي بالمخرج مما قال" فهي لا تشترط العلم بكون الأمر ليس فيه و هم يشترطون العلم في تكفير المشرك و أما الورع في البهتان و رمي المؤمنين بما ليس فيهم فلا تكاد تسمع له ركزا.

"ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (107) أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (108) لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (109) ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (110)"

و هذه الشبهات تماثل الشبهات التي أوردوها مانعي الزكاة إذ قالوا : إن الله تعالى قال :

"خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ"

قالوا : فلسنا ندفع زكاتنا إلا إلى من صلاته سكن لنا.

فقيدوا قوله تعالى : "خذ" بـ (أنت يا محمد) لعلة أن "صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ" ، فإنه مع توحد الفاعل و هو "أنت" في كل من "خذ" و "صلّ" إلا أن أبا بكر لم يعتبر شبهتهم في تكفيرهم فهي تحريف باسم التأويل لقوله تعالى : "و أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة" و قوله

تعالى "فإن تابوا و أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة فخلوا سبيلهم" و غيرها من الآيات الدالة بوضوح على أن وجوب الزكاة في الإسلام كوجوب الصلاة و لذلك قال أبو بكر رضي الله عنه "لأقاتلن من فرق بين الصلاة و الزكاة"، فلما لم يردوا المتشابه إلى المحكم و اتبعوا المتشابه من كتاب الله علم أبو بكر بأن في قلوبهم زيغ فمرادهم ليس الإلتزام بأحكام الله التي تبدو بدت لهم و إنما أرادوا منع الزكاة فبحثوا عن الشبهات التي تناسب مرادهم فوجدوا ما أرادوه و حق عليهم قوله تعالى عن كتابه الكريم : "و لا يزيد الظالمين إلا خسارا". و من ثم اتخذوا ما اعتقدوه ابتداءا دينا لما وجدوا ما يتعضدون به في الإستدلال و لا شك أنه تحكم في حق المال الذي هو من حقوق كلمة التوحيد "لا إله إلا الله".

و أمثالهم اليوم الممتنعين عن تكفير المشركين و البراءة منهم سلكوا طريقتهم فقيدوا قوله تعالى : "قل يا أيها الكافرون" إلى قوله "لكم دينكم و لي دين"، بما يستحيل إدراكه و يندر تحقق شروطه بل ينعدم أو بما لا دليل عليه مما ابتدعوه من المفاهيم و استغلوا ضعف عقل و دين الناس اليوم و تلقيهم الدين من أي كان لمّا لم يكن فيهم أئمة مثل أبي بكر و عمر فأصبح معنى الآية عندهم : "قل" لمن استحل الكفر العملي و لمن أقيمت عليه الحجة على الوجه الذي نرضاه ممن تحققت فيه الشروط التي نرضاها و هو لا يجهل كون الشرك شركا و غير هذه من الشروط التي نضعها –على زعمهم- قل لهم "يا أيها الكافرون" و قل لمن كفَّره علماؤنا و لو لم تعرف لِمَ كفروهم "قل يا أيها الكافرون" و لا تتكلف فيمن يخرج عن هذا الوصف و إلا سميناك خارجيا حلال الدم.

فلما كان هؤلاء قيدوا بأبعد ما من شأنه التقييد به مما قيد به مانعوا الزكاة فأقاموا المبتدع مقام المتشابه ثم جعلوه أصلا محكما إليه المرد في باب تكفير المشركين فهؤلاء قلوبهم أزيغ من قلوب مانعي الزكاة إذ ليس بين الصلاة و الزكاة فرقوا بل بين أسلمة الموحدين و تكفير المشركين و لما كانت البراءة من المشركين أحق بكلمة التوحيد من الزكاة كان اعتبار الشبهة في حقهم أبعد من اعتبارها في حق مانعي الزكاة فلم تعتبر.

و مع تحكمهم في حق شطر التوحيد الذي هو الكفر بالطاغوت المقتضي بالضرورة لتكفير المشركين الدالة عليه بوضوح سورة الكافرون المحكمة في هذا الباب و ليست كالآية التي استدل بها مانعوا الزكاة، مع هذا فإنه من لم يكفر هؤلاء المنافقين بما طرأ له من الموانع فإنه لما كان يكفر المشركين فإنه مؤد لما فرضه الله عليه من الكفر بالطاغوت، ولم يكن اعتبار شبهاتهم و إظهارهم لخصائص الإسلام و عدم الإتيان بالكفر البواح إلا كاعتبار عمر رضي الله عنه في مانعي الزكاة و اعتبار المؤمنين الذين عاتبهم الله لما لم يكفروا المنافقين الذين لم يهاجروا لأجل عدم الإتيان بالكفر البواح، و مما يدل على تحرزه من تكفيرهم وورعه في اعتبار ظاهرهم اتهامه لنفسه بعدم معرفته لحالهم فيقول لم أومر بالشق على قلوب الناس، فهو يظن أنهم واقعين في شبهة معتبرة لم يقع هو فيها فأمكنه إدراك حال المشركين فكفّرهم و لم يتمكن من الإحاطة بحال المذبذبين فلم يكفرهم و ليس عدم إدراكه أن القوم يجهلون التوحيد ناقض للإسلام فالناقض يحصل بجهله هو للتوحيد فما دام قد حققه فلا يمكن أن يقال جهله بخلاف المذبذب فإنه لما ثبت جهله بالتوحيد امتنع تحقيقه له.

فإما أن يكون الجهل بالتوحيد في حيز الإبهام و تحقيقه هو الثابت.
و إما أن يكون تحقيق التوحيد في حيز الإبهام و جهله هو الثابت.
فالأول حال الموحدين الذين جهلوا حال المنافقين لا التوحيد فلم يكفروهم، فلما ثبت تحقيقهم للتوحيد بتسمية المشركين كافرين أمكن علمهم به.

و الثاني حال المذبذبين المنافقين الذين جهلوا التوحيد فلما ثبت جهلهم له بتسمية المشركين موحدين علم عدم إمكانهم من تحقيقه.

فأصل الدين الذي هو :
"شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله"
له مدلول و مقتضى ملازم.

- فمن نقض المدلول كفر بإجماع المسلمين و من ذلك عبادة القبور و التشريع مع الله و تحكيم القوانين الوضعية و التحاكم إليها.
- و من نقض المقتضى فله حالتان :
    - إما أن يكون المقتضى ملازما سواء كان ضروريا لأصل الدين أم إضافيا.
        - فالضروري كتكفير المشركين و المشرعين و أهل القوانين و كذلك بغضهم و معاداتهم و الإنتماء للمؤمنين و محبتهم و موالاتهم إذ لا يدخلها الإكراه فضلا عن الإضطرار فيكفر تارك إحداها.
        - و الإضافي كالصلاة و الزكاة و الصوم و الهجرة و الجهاد و سائر شرائع الإسلام الظاهرة فهو إضافي بحسب نوعها و حال الممتنع عنها و الموجب لكفره فيها فتارك الصلاة كافر و لا يقال على من لم يكفره انه كافر و كذلك حكم من قاتل على منع الزكاة.
    - إما أن يكون المقتضى غير ملازم لكلمة التوحيد كالمختلف في وجوبها و سائر التطوعات فلا يكفر و قد تقاتل الطائفة الممتنعة عنها.

فإن قيل : كيف يدخل المرء الإسلام ؟
قيل بالنطق بالشهادتين أو الصلاة عملا بالظاهر و حسابه في الباطن على الله فإن أظهر ناقضا مجمعا عليه لدى المسلمين حكم بردته.

أما من يقول لا بد له من الكفر بالطاغوت، قيل هذا داخل في الشهادتين فامتناعه عن تكفير المشركين بعد معرفته حالهم هو الذي يرتد به بمقتضى ظاهره إن لم يكن حديث عهد بكفر و إلا فيسكت عنه ثَم و يعلم لأنه لا يزال يتلقى عن الله وحده.

فلا يقال إن متبعي مسيليمة كفار أصليون لأنهم لم يعرفوا أصل دينهم و أن محمدا خاتم النبيين بل هم مرتدون لأنهم كفروا بعد إسلامهم ظاهرا، كذلك المنافقون إذا ظهر منهم ناقض حكم بردتهم و لا يقال إنهم كفار أصليون و كذلك زوجة المختار الثقفي التي زعمت أن زوجها رجل صالح فهذا الزعم يتضمن تصديق نبوته لا يقال كفرها أصلي لأنها لا تعرف معنى شهادة أن محمدا رسول الله بل هي مرتدة حكما بالظاهر، و كذلك لا يقال إن عمرو بن لحي الخزاعي إنه كان كافرا أصليا لأنه لم يعرف الإسلام قبل أن يعبد الأصنام و قبل أن يقنعه المشركون بذلك، فيكفي الإسلام ظاهرا للحكم بالردة لمن نقضه بناقض، كما أنه يكفي إمكان التوحيد للحكم بالإسلام على المرء فمن أظهر خصائص الإسلام و لم يظهر ناقضا حكم عليه بالإسلام بمقتضى ظاهره لإمكان لمن مثله تحقيق التوحيد و نكل سريرته إلى الله.

فمن كان على إحدى ملل الكفر الحديثة كالديمقراطية و العلمانية و هو ينتسب للإسلام فكفره لا خلاف فيه أما ردته فمتعلقة بانتسابه لملل الكفر، فإن كان ينتسب إليها من جهة الإلتزام و يقول أنا مسلم و ينطق بالشهادتين و يظن أن هذا الإلتزام لا يناقض الإسلام فهو مرتد غير معذور بجهله، و إن كان يزعم أنه على دينين أو ثلاثة أديان فيقول مثلا أنا مسيحي و مسلم في نفس الوقت فهنا نسأله كيف تنتسب لدينين و أيهما سبق انتسابك إليه فإن قال الإسلام حكم بردته و إن قال تنصرت أولا يقال له أنت لم تتبرأ من دين النصارى فهو مشرك كافر أصلي لأنه لم يدخل في الإسلام بعد.

فالقدر الذي يدخل به المرء في الإسلام هو النطق بالشهادتين أو الصلاة و الأصل فيه عدم الإنتساب لغير الإسلام من الأديان كما أن الأصل فيه عدم الجهل بالتوحيد إذا لم يكن حديث عهد به كما أن الأصل فيه تحقيق الكفر بالطاغوت و الإيمان بالله.

و القدر الذي يحافظ به المرء على إسلامه هو عدم الإتيان بناقض من نواقض الإسلام و هو القدر الذي أمكن به الإسلام الحقيقي.

فكل من العلمانيين و الديمقراطيين و البعثيين و غيرهم من أصحاب شرك القصور و كل من عباد القبور إذا نطقوا بالشهادتين و ادعو أن دينهم هو الإسلام فهم مرتدون غير معذورين بجهلهم و من وصفهم بالإسلام بعد معرفة حالهم التي يحصل له بها تصور شركهم و كفرهم البواح فهو كافر مرتد و إن قال لا أسميهم مسلمين و لا كفار لم يكفر لنفيه لصفة التوحيد عنهم، لكن يبين له أنه كما أن المكذب للرسول كافر فالمشرك بالله أيضا كافر.

**<u>فصل : فوائد مستفادة من حادثة الردة بعد موت النبي صلى الله عليه و سلم :</u>**

1- الطائفة الممتنعة عن الزكاة طائفة مرتدة لما جعلها أبو بكر رضي الله عنه من حق كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"
2- لا اعتبار للشبهة في تكفير مانعي الزكاة فكيف بمن امتنع عن البراءة من المشركين و كيف بمن جادل عنهم أو عادى الموحدين و أنكر عليهم و كيف بمن منع الصلاة أو الشريعة أو حارب التوحيد و أهله.
3- كفر مانعي الزكاة لم يكن للإستحلال فهم لم يقولوا إن الزكاة غير واجبة بل قالوا : " لسنا ندفع زكاتنا إلا إلى من صلاته سكن لنا" ففيه اشتراط و لو كانوا ينكرون وجوبها لما اشترطوا شرطا و لنفو وجوبها أصلا لكنهم اشترطوا أمرا في وجوبها عليهم كان متحققا في حياة النبي صلى الله عليه و سلم و لو أنهم أنكروا وجوبها لما تردد أمثال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في تكفيرهم و قتالهم ابتداءا، لكنهم أرادوا بشروطهم منع الزكاة و كذلك من ينكر وجوبها لا ينكره إلا لأجل منعها فلما أدرك أبو بكر مرادهم ذاك و أدرك أنهم إنما أرادوا حقن دمائهم بإيرادهم الشبهة التي أوردوها فلم يلتفت لقصدهم و ألحقهم بالمرتدين المنكرين لوجوبها، و ما ذاك إلا لأنها من حقوق التوحيد؛
و حال المذبذبين كذلك إذ اشترطوا في أهل الشرك الأكبر المستبين العلم و الإستحلال و قيام الحجة بالتعريف والبيان و شروطا على مقيمها و أن يكون المكفر أحد عملائهم حتى يحكموا على فاعله بالكفر، ولا شك أن هذه الشروط لا يشترطها صاحبها مريدا بذلك الإلتزام بحكم الله كلا، و إنما يريد المطالب الدنيوية المبعثرة على المذبذبين و كان الكفر بالطاغوت حائلا بينه و بين مطالبه تلك و كان الإيمان بالطاغوت ظرفا مشترطا لحصولها فما عمد إلا إلى اسئصال تكفير المشركين الذي هو لب الكفر بالطاغوت لتعطيل كل ما يترتب عليه من بغضهم و معاداتهم و اعتزالهم و جهادهم و عدم تزويجهم أو الزواج منهم و عدم توريثهم أو إرثهم إلى غير ذلك مما يتعلق بمطالبه الدنيوية المبعثرة، و لم يكن إيراد ذلك الجمع

المتزايد من البدع و الشبهات إلا لحقن دمائهم حتى يأمنوا المشركين و يأمنوا الموحدين.
" مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا "
و هذا مطلب دنيوي آخر باعوا به توحيدهم فلا يحكم عليهم إلا بنقضه.
"ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (107) أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (108) لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (109)"

**4- أن المعتبر في تكفير مانعي الزكاة هو الإمتناع عنها لأجل أنها من حقوق أصل الدين و المعتبر في منع تكفير من لم يكفرهم و هو يترك فعلتهم و ينكرها هو عدم بدو الشرك البواح من مانعي الزكاة؛**

**كذلك هؤلاء المنافقين فالمعتبر في تكفيرهم هو الإمتناع عن لب الكفر بالطاغوت، و المعتبر في منع تكفير من لم يكفرهم و هو ينكر عليهم منعهم هو عدم بدو الشرك البواح من هؤلاء المنافقين.**

5- أنه إذا أظهر الله المسلمين على المرتدين الغير باد شركهم فلا شك حينئذ في كفر من صحح إسلامهم و لو اعترف بحرمة فعلهم و تركه ترك توبة من ذنب دون الكفر فقد استمر أبو بكر في قتال مانعي الزكاة بعد إعلانهم التوبة حتى يشهدوا أن قتلاهم في النار و قتلى من قاتلوهم في الجنة.

**فصل في إبطال شبه المذبذبين و بيان عدم اعتبارها :**

1- اشتراط الإستحلال و إلا فكفر عملي :
و هذا من أعظم ما يدل على شركهم و جرءتهم على الوضع مع الله، إذ ليس لهم دليل على اشتراط الإستحلال حتى يحكم على فاعل الشرك بالكفر و ما فعل ذلك لا رسول الله و لا الخلفاء الراشدون المهديون من بعده، أما جعلهم للشرك الأكبر المستبين أصغرا فهو أعظم فرية من الأول دون دليل لا من الكتاب و لا من السنة و لا من فهم السلف بل مناقضة لما جاءت به النصوص المحكمة و لإجماع المسلمين فلا اعتبار لهذه البدعة.

2- كفر نوعي و كفر عيني :
أي أن الله سمى الأفعال كفر و الأقوال كفر و ترك تنزيل حكم الكفر على أعيان الناس لمن؟ لشركائهم الذين اتخذوهم أربابا من دون الله، فنحن نسألهم : هل فرق السلف هذا التفريق،
" آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ "
" أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ "
" أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ "

3- العذر بالجهل :
أي أن المشركين مسلمين إذا كانوا يجهلون أن فعلهم كفر و يأتون بخصائص الإسلام، فإذا قامت الحجة عليهم بدعوة الرسل صاروا فريقين كفار و مسلمين، و هذا يعني أن الله لم يرسل الرسل رحمة للعالمين بل ليعذب الناس فلو أراد رحمتهم لتركهم بجهلهم مسلمين معذورين لكنه أرسل لهم الرسل ليخرج فريقا من المسلمين إلى جهنم و يدخل الباقين إلى الجنة، فهذا الكلام لو سمعه المشركون لفرحوا و لازدادوا شركا و إعراضا عن تعلم دين أعوج هم أساسا معذورون بجهله و داخلو الجنة ليلتزموا بالمقابل بقوانين شركائهم التي لا تعذر بالجهل فيكون دين المشركين قيم و دين الله هين، هذا هو دين العاذرين المذبذبين.

" وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ "
" الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا "

4- بدعة عدم قيام الحجة :
أي أن الله فطر الناس على ما يقتضي توحيده و أرسل جميع الرسل منذرين عن الشرك و آخرهم محمد و أنزل عليه كتاب مبين لا يغسله الماء لينذر به و من بلغ محفوظ إلى قيام الساعة و أنزل الحديد ليعلم من ينصره و رسله بالغيب و أبقى أتباع نبيه ظاهرين على الحق منصورين إلى قيام الساعة لكي لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، كل هذا لم يتمكنوا من إنكار ه فعمدوا إلى تحريف معنى قيام الحجة التي بينها الله في كتابه فقال :
" قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ "
فقالوا : إن الحجة لم تقم عليهم و لن تقوم إلا بالبيان و التعريف و إن لم تقم عليهم فهم معذورون مسلمون.
فكذبوا حين سموهم مسلمين و كذبوا نفوا قيام الحجة عليهم.
فالأولى لأن التسميات لاحقة بأصحابها قبل بلوغ الرسالة إذ ركز الله في عقول الناس و فطرهم حسن العدل و الصدق و التوحيد و العفة و الإكرام و الصلة و غيرها من الأوصاف الحميدة فتلحق بأصحابها فقد وصف النبي صلى الله عليه و سلم النجاشي بأنه "لا يظلم عنده أحد"

قبل بلوغ الرسالة و كانت خديجة رضي الله عنها تقول لرسول الله "لا يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم و تقري الضيف و تكسب المعدوم" و كان يلقب بالصادق الأمين قبل الرسالة و كما أنه تعالى ركز في عقولهم و فطرهم قبح الظلم و الكذب و الشرك و الفواحش و غيرها مما هو مدرك بالعقل مركوز في الفطرة و ألحق بهم التسميات قبل الرسالة فسماهم ظالمين و طاغين و مفسدين لقوله :

" اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى "

و قوله :

" وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (10) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ "

و قوله :

" إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (4) وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ (5) "

فأخبر أنه ظالما و طاغيا و مفسدا هو و قومه و هذه أسماء ذم الأفعال و تلحق بأصحابها إذا اقترفوها قبل مجيء الرسول إليهم كما يقال لمن كذب كاذب و لمن ظلم ظالم و لمن سرق سارق و لمن زنى زاني فها هو هود عليه السلام يقول لقومه :

" قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ "

فجعلهم مفترين قبل أن يحكم بحكم يخالفونه لكونهم جعلوا مع الله إلها آخر فاسم المشرك ثبت قبل الرسالة فإنه يشرك بربه و يعدل به و يجعل له آلهة أخرى و يجعل له أندادا قبل الرسول و كذلك اسم الجاهلية قبل الرسول أما العذاب فلا يستحقونه إلا بعد إتيان الرسول إليهم لقوله تعالى :

" وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا "

فنفى عن أصحاب هذه الأفعال الذميمة العذاب و لو كانوا موصوفين بالأوصاف الحميدة لأغنى وصفهم بها عن نفي العذاب فلما لم ينف إلا العذاب دل على لحوق هذه التسميات بأصحابها و من ذلك اسم المشرك و الكافر و الظالم و الطاغوت و الجاهل و الكاذب و السارق و الزانية و قاطع الرحم فمن ألحق إسم الكفر بصاحبه يكون مستصحب لأصل لحوق هذه التسميات بأصحابها، فلا يصح تسميتهم مسلمين و إن لم تقم عليهم حجة الرسل.

أما قولهم لم تبلغهم الحجة فنقول إن الحجة إنما تبلغ ببلوغ هذا القرآن فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة فإن لم يقبل عليه فهو معرض عنه غير معذور، أما أن يؤتى لكل امرئ فيبين له بالتفصيل الذي أراده السفهاء فهذا الذي أنكره الله في قوله تعالى :

" فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ (49) كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ (50) فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ (51) بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً (52)"

و لا شك أن دعوى عدم قيام الحجة على آحاد أفراد المشركين لم يدّعِها أحد من السلف بل لم يدعها أحد منهم فيما لا يبدوا فيه الشرك الأكبر كمنع الزكاة، فإن أبا بكر رضي الله عنه لم يأمر بإقامة الحجة على آحاد أفراد مانعي الزكاة فضلا عن إقامتها بهذا النحو على من عاد لعبادة الأصنام أو متبعي مسيليمة.

فلما لم يفعلها أحد من السلف دل على أن هذا الشرط من جملة الإختراعات التي لم يسبقهم أحد إليها و العجب أنهم يكفرون اليهود و النصارى و كل من لم ينتسب للإسلام فردا فردا و هم يجزمون بأنهم جهال بل يقولون هم أجهل من المنتسبين للإسلام الذين يدافعون عنهم، فالعجب أنهم يكفرونهم مع أنهم لم تقم عليهم على النحو الذي أرادوه و لا يجرون عليهم بدعتهم هذه.

" أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ (43)"

و هذه البدعة كذلك من وضع المجرمين و سوء القصد منها واضح كالبدع التي قبلها فلا اعتبار بها كشبهة، و لو صح اعتبار ما سبق كشبه لجعلنا جميع المشركين من أصحاب الملل موحدين مسلمين، فلا حكمة من تنزيل الفرقان و إرسال الرسل و فطرة الناس على التوحيد و خلق الجنة و النار و جعل الدنيا دار امتحان، ومن ظن السوء بالله فقد نافق و العياذ بالله.

5- <u>المفهوم الجديد للإكراه :</u>

للإكراه ضوابط لصحة اعتباره، أما جعل كل جهل للحال أو كل مظنة للتهديد إكراه هو من الوضع و الإحداث في هذا الدين فلا اعتبار لهذه الشبهة.

و ربما أضافوا شبه جديدة لجعل المشركين موحدين و لا تخرج عن كونها وضع مع الله و إحداث في دينه لم يسبقهم أحد إليها من السلف فلا اعتبار بها.

**<u>بيان أحوال من لم يكفر المشركين :</u>**

من كان حديث عهد بالإسلام فلا يدخل في هذا بل يواصل تلقيه معاني التوحيد و لا يكفر بل يعلم.

فمن لم يكفر المشركين له حالتان :

1 – إما أنه يصفهم بالإسلام و هو يعرف حالهم فهذا لا يصح إسلامه فإذا سب الموحدين لتبرؤهم منهم و قال خوارج أو جادل في آيات الله بغير سلطان أتاه فهذه زيادة في الكفر.

2 – إما أنه لا يصفهم بالإسلام أو بالكفر:

فإن كان ممن يعرف حالهم و يعرف ما يقال فيمن هذا حاله فأحسن أحواله أن يكون جاهلا بالإسلام غير محقق له، هذا إن لم يكن قد باعه بدنياه، فهو معرض عن التلقي عن الله وحده و هذا هو وجه كفره.

و إن كان ممن يجهل ما يقال فيهم جهلا بسيطا يُعَلم و يسكت عنه لأنه يتعلم دينه فلا يمكن القول إنه يشرك بالله في التلقي، فإن أذعن و إلا كفر. لأن هذا لا يخلوا من حالتين :

1 - إما أنه يشمئز من وصفهم بالإسلام و لا يجرؤ لجهله فأحرى به أن يذعن.

2 – إما أنه ممن تدنست فطرته بدين الشرك و استحباب الحياة الدنيا فأحرى به ألا يذعن.

---

**و ضابط هذا كله هو استحالة إفراد الله بالتلقي للعقائد و الأحكام الذي هو إخلاص الدين لله خاصة في أصل الدين** فمتى أمكن إفراد الله بالتلقي لم يصح وقوع الكفر على صاحبه و لذلك يخرج من هذا الوصف من كان حديث عهد بكفر أو لم يصفهم لا بإسلام و لا بكفر لعدم العلم بما يقال فيهم حتى يتلقى الحكم عن الله وذلك لإمكان عدم التلقي عن غير الله فلا يقول عنهم شيئا حتى يعرف ما يقال فيهم لكنه يشمئز من وصفهم بالإسلام كما يشمئز من اعتقاد التسلسل في التكفير لحياة قلبه و عدم تدنس فطرته بشرك إلا أنه جهل حكم الله فيهم قبل البيان من غير إعراض،

أما من وصفهم بالإسلام فقد تلقى الأحكام عن غير الله من غير برهان من الله و وقع في شرك التلقي و لم يخلص دينه لله في أصل دينه خاصة.

> و كذلك حال من أدخل التسلسل في التكفير في أصل الدين كان قد بدّل فيه لأن ما كان من أصل الدين يفهمه أقل الناس ذكاء في بداعة إسلامه و يستعد كل صاحب فطرة سليمة لقبوله ابتداء فمعتقد السلسلة أدخل التسلسل في مدلول "لا إله إلا الله" فهو كحال المذبذبين إذ أخرجوا "ترك الشرك" من مدلولها فصيروا بذلك المشركين مسلمين لكنه أعذر من المرجئة المذبذبة في حفظه لمدلولها و مع ذلك فإنه كحالهم لإشراكه مع الله في التلقي في أصل دين الأنبياء و كفره محل خلاف.

**و لا يعرف حال المتوقف في الحكم على المشرك إلا بعد بيان حالهم و ما يقال فيهم أما من صحح إسلامهم و هو يعرف حالهم فكفره غير مجهول.**

فإذا عُلم أن من توقف فيهم إما أنه يذعن عند التعليم و إما أنه لا يذعن فحال الإثنين مختلفان :

فالأول يجد حرجا في نفسه من وصفهم بالإسلام و لا يجرؤ على الحكم بإسلام المشركين لجهله لما يقال فيهم و إلا فهو يعرف أنه يستحيل إسلام المشركين بفطرته، فوجود الحرج في النفس حاصل إثر معرفته للإسلام بفطرته أو عقله أو بما عرفه من فهمه لكتاب ربه، و التزامه به و محاسبته لنفسه على تقصيره في أداء حقوقه و هذا من تزكيته لنفسه و معرفتها أدى به إلى معرفة ربه ووصفه بالكمال من جميع الوجوه و إن كان لا يحسن التعبير عنه، فعرف أن من كان الكمال شأنه من جميع الوجوه لا يليق به أن يجعل على دينه من نازعه أو أشرك معه غيره في خصائصه فإن بينت له الأدلة من كتاب ربه أنهم على غير دينه ترى أعينه تفيض من الدمع مما عرف من الحق و زادته آيات ربه إيمانا فكان القرآن له رحمة و شفاء و ما ذاك إلا لحفاظه على وصفه لكمال ربه و كمال دينه و كمال نبيه و إلا لما رضي به فالعبد مفطور

> لا حظ في الإسلام لمن لم يفرد الله بالتلقي عموما و في أصل دينه خُصوصا

على عدم الرضى بما فيه نقص أو عوج و قد جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول :

" ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ من رضى بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا "

و الثاني لم يزك نفسه بل أهملها حتى تفرقت هممه و مقاصده بين أهواء الذين لا يعلمون فصار عبدا لها فحكمها على اعتقاده، فصارت اعتقاداته الناشئة عن أهواء أهل الشهوة أو الغضب هي العمدة في تحديد الولي من العدو فإن كانت القوة و الغلبة للشهوات و كان سدنة أهل الشرك و احبارهم و رهبانهم هم المتاح التلقي عنهم عنده فأحرى به أن يجعل المشركين مسلمين حفاظا على دنياه و بيع دينه بها، فلا يكون إلا ممن زاد في الفتنة، فتنة تحريف معنى الإسلام.

قال تعالى :

" وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (112) وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ (113) أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (114) وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (115) "

فالأول يتلقى الحكم على الناس من عند الله وحده و لا يشرك في حكمه أحدا فهو غير مستغن عن ربه في هذا لأنه يوقن بكمال صفاته و حسن حكمه الناشئ عن معرفته لنفسه و تزكيته لها و لا يبخل في شكر ما أنعم به عليه فهو يعطي كل سمعه و بصره و عقله متقيا ربه في ذلك لإدراك هدي ربه فإن أدركه فإنه يصدق به على أحسن ما يحمل عليه لكونه أحسن حكم ممن له أكمل وصف، "الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى".

أما الثاني فيبخل في إعمال سمعه و بصره و عقله و لا يهمه إدراك حكم ربه فهو لا يعرف حق ربه و ما يليق به من أوصاف الكمال لعدم معرفته لنفسه و عيوبها و نقائصها و مداخل الشياطين عليها بل هو داس لنفسه و لا يهمه إلا مطالبها لذلك يضع الأحكام مع الله مستغنيا عن أحكام الله مكذبا بحسنها لما لم توافق هوى نفسه فيجعل هواه هو العمدة في الحكم فيشرك نفسه مع ربه في الحكم ثم يتخير من كتاب الله و سنة نبيه و أقوال السلف ما يعضد به زيغه و هو يحسب أنه يحسن صنعا.

و لذلك قال تعالى واصفا أحوال هذين :

" إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى (4) فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (6) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (7) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (8) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (9) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى (10) وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى (11) "

و قال : " وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (7) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (8) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (9) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (10) "

و قال : " وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (179) "

وقال : " وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ "

و قال : " وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ "

و قال : " إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ".

و قال : " فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا (88) وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً "

## فصل في ذكر أقوال أهل العلم في المسألة :

مما ينبغي التنبيه عنه أن قاعدة :

**من لم يكفر المشركين أو يشك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر.**

ليست من كلام شيخ الاسلام المجدد فحسب بل سبقه الكثير من جهابذة العلماء كسفيان ابن عيينة وأبو خيثمة مصعب بن سعيد وأبو بكر بن عياش وسلمة بن شبيب النيسابوري وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي و أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم الكثير.

يقول القاضي عياض في كتابه الشفا:

---

ولهذا **نكفر من لم يكفر من دان بغير ملة الإسلام من الملل أو وقف فيهم أو شك أو صحح مذهبهم وإن أظهر مع ذلك الإسلام واعتقده واعتقد إبطال كل مذهب سواه فهو كافر بإظهاره ما أظهر من خلاف ذلك** أ.هـ

(القاضي عياض – كتاب الشفا – جـ 2 ص610)

ويقول القاضي عياض أيضاً:

وقال نحو هذا القول الجاحظ وثمامة في أن كثيراً من العامة والنساء والبله ومقلدة النصارى واليهود وغيرهم لا حجة لله عليهم .. إذ لم تكن لهم طباع يمكن معه الاستدلال وقد نحا الغزالي قريباً من هذا المنحى في كتاب التفرقة ، **وقائل هذا كله كافر بالإجماع على كفر من لم يكفر أحداً من النصارى واليهود وكل من فارق دين المسلمين أو وقف في تكفيرهم أو شك** أ هـ

(ص602 ص 603 الشفا الجزء الثاني)

قال القاضي عياض نقلاً عن القاضي أبو بكر

قال القاضي أبو بكر لأن التوقيف والإجماع اتفقا على كفرهم فمن وقف في ذلك فقد كذب النص **والتوقيف أو شك فيه . والتكذيب أو الشك فيه لا يقع إلا من كافر.** أ.هـ

(الشفا جـ2 ص 602، 603 )

---

يقول سفيان بن عيينة ، (198هـ)

( **القرآن كلام الله عز وجل من قال مخلوق فهو كافر ، ومن شك في كفره فهو كافر** )أهـ.رواه عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة رقم(25) بسند صحيح.

وكذا نقل مثل هذا القول عن أبي خيثمة مصعب بن سعيد المصيفي كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ( 256/2) رقم (430) للإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله اللالكائي (418هـ).

وأيضا عن أبي بكر بن عياش المقريء ( 194هـ ) الثقة العابد ، فقد سئل كما في السنة للالكائي أيضا ( 250/2) رقم (412) عمن يقول القرآن مخلوق ؟ فقال : ( **كافر ومن لم يقل إنه كافر فهو كافر** ) وإسناده صحيح.

وكذا سلمة بن شبيب النيسابوري ( 247هـ) محدث أهل مكة،قال ابن حجر في التهذيب (303/2): قال داود بن الحسين البيهقي ؛بلغني أن الحلواني قال : لا أكفر من وقف في القرآن ، قال داود : فسألت سلمة بن شبيب عن الحلواني ،**فقال يرمى في الحُش ،من لم يشهد بكفر الكافر فهو كافر** ). وذكر ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ( 365/7).

قلت:والحلواني هو: أبو محمد الحلواني الحسين بن علي بن محمد الهذلي الخلال.

ويقول أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ( 264هـ)( من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة ، **ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر**)

وقال مثله تماما أيضا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (277هـ) وروى ذلك كله اللالكائي في السنة ( 176/2)

-جاء في رد الامام احمد رحمه الله على رسالة مسدد بن مسرهد البصري في جوابه عن القرآن قوله : ( فهو كلام الله غير مخلوق ، **فمن قال : مخلوق ، فهو كافر بالله العظيم ، ومن لم يكفره فهو كافر** . ) أهـ طبقات الحنابلة لأبي يعلى الحنبلي (315/1).

-قال ابن المقري في الروضة نقلاً عن كتاب الإعلام بقواطع الإسلام:

**"أن من لم يكفر طائفة ابن عربي كان كمن لم يكفر اليهود والنصارى** " –و طائفة ابن عربي هم أهل القبب عباد القبور المنتسبين للإسلام-

كتاب الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيثمي ص 379 ط دار المعرفة

فتأمل كيف جعلوا كل من أشرك بالله مع إظهاره خصائص الإسلام و اعتقده و اعتقد بطلان كل مذهب سواه أو من قال بخلق القرآن جعلوه كافرا هو و من لم يكفره مع أن كفر المشركين أشد و أظهر من كفر القائل بخلق القرآن إلا أن بعضهم قيد بالفهم في من شك في كفر من قال بخلق القرآن و هذا لعدم فهم حالهم.

---

يقول الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبا بطين:

"فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وبلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة ، فلا يعذر في عدم الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فلا عذر له بعد ذلك بالجهل ، وقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار مع تصريحه بكفرهم ووصف النصارى بالجهل مع أنه لا يشك مسلم في كفرهم ، ونقطع أن أكثر اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون ، **ونعتقد كفرهم وكفر من شك في كفرهم** ." أ .هـ

---

ويقول شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله:

من سب الصحابة أو أحداً منهم أو اقترن بسبه دعوى أن علياً إله أو نبي أو أن جبريل غلط **فلا شك في كفر هذا بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره** .

(الصارم المسلول ص 591 ط – دار الجيل)

وقال شيخ الإسلام بن تيميه أيضاً ( **من دعا علي ابن أبي طالب فقد كفر ومن شك في كفره فقد كفر**) أ . هـ (الرسالة السنية )

-وقال شيخ الإسلام بن تيميه :

( وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا (يقصد الصحابة رضي الله عنهم ) بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً أو أنهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضاً في كفره لأنه مكذب لما قصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم **بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين** ) أ . هـ (الصارم المسلول :ص591- 592 ط دار الجيل. )

---

ويقول رحمه الله في الرد الاقوم على مافى كتاب فصوص الحكم

(...وأقوال هؤلاء شر من أقوال النصارى وفيها من التناقض من جنس ما فى أقوال النصارى ولهذا يقولون بالحلول تارة وبالإتحاد أخرى وبالوحدة تارة فإنه مذهب متناقض فى نفسه ولهذا يلبسون على من لم يفهمه فهذا كله كفر باطنا وظاهرا بإجماع كل مسلم **ومن شك فى كفر هؤلاء بعد معرفة قولهم فهو كافر كمن يشك فى كفر اليهود والنصارى والمشركين**)

(ج2\ص368).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيميه:

( وأما الذي يشهد الحقيقة الكونية وتوحيد الربوبية الشامل للخليقة ويقر أن العباد كلهم تحت القضاء والقدر ويسلك هذه الحقيقة ، **ولا يفرق بين المؤمنين المتقين الذين أطاعوا أمر الله الذي بعث به رسله وبين من عصى الله ورسوله من الكفار والفجار فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى** ) ( كتاب الفتاوى ص 67 )

---

قال الإمام الملطي في التنبيه والرد

( فأما الذي يكفر فيه معتزلة بغداد معتزلة البصرة فالقول في الشاك والشاك في الشاك ومعنى **ذلك أن معتزلة بغداد والبصرة وجميع أهل القبلة لا اختلاف بينهم أن من شك في كافر فهو كافر لأن الشاك في الكفر لا إيمان له لأنه لا يعرف كفرا من إيمان فليس بين الأمة كلها المعتزلة ومن دونهم خلاف أن الشاك في الكافر كافر** ثم زاد معتزلة بغداد على معتزلة البصرة أن الشاك في الشاك والشاك في الشاك إلى الأبد إلى ما لا نهاية له كلهم كفار وسبيلهم سبيل الشاك الأول وقال معتزلة البصرة الشاك الأول كافر لأنه شك في الكفر والشاك الثاني الذي هو شاك في الشك ليس بكافر بل هو فاسق لأنه لم يشك في الكفر إنما شك في هذا الشاك أيكفر بشكه أم لا فليس سبيله في الكفر سبيل الشاك الأول وكذلك عندهم الشاك في الشاك والشاك في الشاك إلى ما لا نهاية له كلهم فساق إلا الشاك الأول فإنه كافر وقولهم أحسن من قول أهل بغداد )

فتأمل كيف قرر الإجماع على كفر من لم يكفر المشركين بل جميع أنواع الكافرين، و بدّع المتسلسل في التكفير إلى ما لا نهاية، و جعل قول من فرق بين ظاهر صاحب الكفر البواح و بين ظاهر الشاك فيه أحسن ممن لم يفرق بينهما، ثم لم يقر بالتسلسل في التكفير أو التفسيق بعد كفر الشاك الأول و لو أقر به لأغنى ذلك عن تكفير الشاك الأول.

---

يقول محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

"الدليل الرابع – ما وقع في زمن الصحابة وهي قصة

المختار بن أبي عبيد الثقفي وهو رجل من التابعين مصاهر لعبد الله ابن عمر رضي الله عنه وعن أبيه مظهر للصلاح فظهر في العراق يطلب بدم الحسين وأهل بيته فقتل ابن زياد ومال إليه من مال لطلبه دم أهل البيت ممن ظلمهم ابن زياد فاستولوا على العراق وأظهر شرائع الإسلام ونصب القضاة والأئمة من أصحاب ابن مسعود وكان هو الذي يصلي بالناس الجمعة والجماعة لكن في آخر أمره زعم أنه يوحى إليه فسير إليه عبد الله بن الزبير جيشاً فهزموا جيشه وقتلوه وأمير الجيش مصعب بن الزبير وتحته امرأة أبوها أحد الصحابة فدعاها مصعب إلى تكفيره فأبت فكتب إلى أخيه عبد الله يستفتيه فيها فكتب إليه إن لم تبرأ فاقتلها . فامتنعت فقتلها مصعب وأجمع العلماء كلهم على كفر المختار مع إقامته شعائر الإسلام – لما جنى على النبوة وإذا كان الصحابة قتلوا المرأة التي هي من بنات الصحابة لما امتنعت عن تكفيره فكيف بمن لم يكفروا البدو مع إقرارهم بحالهم ؟فكيف بمن زعم أنهم هم أهل الإسلام ومن دعاهم إلى الإسلام هو الكافر ؟! يا ربنا نسألك العفو والعافية ) – مختصر سيرة النبي صلى الله عليه و سلم -

ويقول محمد بن عبد الوهاب أيضاً في الناقض الثالث من نواقض الإسلام:

**(من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر)**

ويقول أيضاً ( **فالله الله يا أخواني تمسكوا بأصل دينكم وأوله وآخره وأسه ، ورأسه شهادة أن لا إله إلا الله واعرفوا معناها وأحبوها وأحبوا أهلها واجعلوهم إخوانكم ولو كانوا بعيدين ، واكفروا بالطواغيت وعادوهم وابغضوا من أحبهم أو جادل عنهم أو لم يكفرهم أو قال ما عليَّ منهم أو قال ما كلفني الله بهم فقد كذب هذا على الله وافترى ، فقد كلفه بهم وافترض عليه الكفر بهم والبراءة منهم ولو كانوا إخوانهم وأولادهم ، فالله الله تمسكوا بذلك لعلكم تلقون ربكم لا تشركون به شيئاً** )

---

قال الشيخ المجدد في (الدرر 63/1):

**( الذي نُكفِّر، الذي يشهد أن التوحيد دين الله، ودين رسوله، وأن دعوة غير الله باطلة، ثم بعد هذا يكفِّر أهل التوحيد، ويسميهم الخوارج، ويتبين مع أهل القبب على أهل التوحيد )**

ويقول أيضاً ( والذي يبين ذلك من قصة الردة أن المرتدين افترقوا في ردتهم فمنهم من كذب النبي ورجعوا إلى عبادة الأوثان وقالوا : لو كان نبياً ما مات.!! ومنهم من ثبت على الشهادة ولكن أقر بنبوة مسيلمة ظناً أن النبي أشركه في النبوة لأن مسيلمة أقام **شهود** زور شهدوا له بذلك فصدقهم كثير من الناس **ومع هذا أجمع العلماء أنهم مرتدون ولو جهلوا ذلك ومن شك في ردتهم فهو كافر** . ) ( مجموعة التوحيد )

---

وقال الشيخ أبو بطين رحمه الله تعالى:

**(وقد أجمع المسلمون : على كُفر من لم يُكفر اليهود والنصارى ، أو شك في كُفرهم ، ونحنُ نتيقن أن أكثرهم جُهال).**

. وقد سُئل الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف ، عمّن لم يُكفر الدولة . أَي الدولة التركية آنذاك . ومن جرّهم على المسلمين ، واختار ولايتهم ، وأنه يلزمهم الجهاد معه ، والآخر لا يرى ذلك كله ، بل الدولة ومن جرهم بُغاة ، ولا يحل منهم إلاّ ما يحل من البُغاة... ؟

فأجاب : ( **من لم يعرف كُفر الدولة ، ولم يُفرق بينهم وبين البُغاة من المسلمين ،**

**لم يعرف معنى لا إله إلاّ الله .**

**فإن اعتقد مع ذلك : أن الدولة مسلمون ، فهو أشد وأعظم ، وهذا هو الشك في كفر من كفر بالله ، وأشرك به ، ومن جرّهم وأعانهم على المسلمين بأي إعانة ، فهي ردّة صريحة** ).

**فانظر كيف أدخل من جعل الدولة التركية مسلمة أو لم يفرق بينها و بين البغاة فيمن شك في كفر المشركين و جهل التوحيد و لم يجعل ردته صريحة إلا إذ أعانهم بأي إعانة فمفهومه أن ردة من لم يكفر المشركين غير صريحة.**

---

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى:

(وأما قول السائل : فإن كان ما يقدر من نفسه ، أن يتلفظ بِكفرهم وسبهم . أي في أهل بلد مُرتدين ، وهكذا كان نص السؤال . ما حكمه ؟

فالجواب : لا يخلو ذلك عن أن يكون شاكاً في كفرهم أو جاهلاً به ، أو يُقرّ بأنهم كفرة هم وأشباههم ، ولكن لا يقدر على مواجهتهم وتكفيرهم ، أو يقول : غيرهم كفار ، لا أقول إنهم كفار ،

**فإن كان شاكاً في كفرهم أو جاهلاً بكفرهم ، بُيِّنت له الأدلة من كتاب الله ، وسنة رسوله على كُفرهم ، فإن شك بعد ذلك أو تردد ، فإنه كافر بإجماع العلماء ، على أن من شك في كفر الكافر ، فهو كافر .**

وإن كان يُقرّ بكفرهم ، ولا يقدر على مواجهتهم بتكفيرهم ، فهو مداهن لهم ، ويدخل في قوله تعالى : وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ سورة القلم: (9) وله حكم أمثاله من أهل الذنوب ،

**وإن كان يقول : أقول غيرهم كفار ، ولا أقول هم كفار ، فهذا حكم منه بإسلامهم ، إذ لا واسطة بين الكفر والإسلام ، فإن لم يكونوا كفاراً فهم مسلمون ؛ وحينئذٍ فمن سمى الكفر إسلاماً أو سمى الكفار مسلمون ، فهو كافر فيكون هذا كافراً** ).

فتأمل رحمك الله كيف فرق بين **(من جهل كفرهم و لم يقل لا بإسلامهم و لا بكفرهم)** و بين **(من قال بإسلامهم و قال غيرهم كفار)** فمن جهل كفرهم بينت له و سكت عنه ابتداءا أما من صحح إسلامهم فهو كافر مثلهم و لو كان هذا تكفير من صحح إسلامهم بعد البيان و التعريف لكان هذا التفريق ضربا من العبث.

---

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله:

**(... ولو عرف معنى لا إله إلاّ الله ، لعرف أن من شك ، أو تردد في كفر من أشرك مع الله غيره ، أنه لم يكفُر بالطاغوت ).**

.وقال الشيخ عبد الله ، والشيخ إبراهيم أبناء الشيخ عبد اللطيف ، والشيخ سليمان بن سحمان ، في الإجابة على سؤال ورد عليهم :

**( لا تصح إمامة من لا يُكفِّر الجهمية والقبوريين ، أو يشك في تكفيرهم ، وهذه المسألة من أوضح الواضحات ، عند طلبة العلم...**

ومع ذلك فأهل العلم متفقون على تكفيره . يعنون بِشر المريسي . وكذلك القبوريون **لا يشك في كفرهم ، من شمّ رائحة الإيمان )**

الدرر السنية 10 / 436

وقد سئل الشيخ حسن والشيخ عبد الله أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب (رحمهم الله جميعاً) عن رجل دخل هذا الدين وأحبه وأحب أهله ، ولكنه لا يعادي المشركين ، أو عاداهم ولم يكفرهم ؟

فأجابا : ( بأن هذا لا يكون مسلماً إلا إذا عرف التوحيد ودان به ، وعمل بموجبه وصدق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به وأطاعه فيما نهى عنه وأمر به وآمن بما جاء به .**فمن قال لا أعادي المشركين ، أو عاداهم ولم يكفرهم ، فهو غير مسلم.**

وهو ممن قال الله فيهم:

﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً . أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾

(النساء:150-151)

(مجموعة التوحيد ص 284 كذلك أنظر الدرر السنية ص 111 جـ8)

( وقد **أجمع علماء الإسلام أن من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم أو اعتقد أن نظامهم أهدى وأفضل من هدى الله ورسوله أو أبغض شيئاً مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولو عمل به فهو كافر** لعدم استسلامه وانقياده انقياداً كاملاً لله عز وجل).

( الدرر السنية جـ 2 ص 176 )

**يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في أرجوزته**

---

لم يسلكوا منهج التوحيد بل فتنوا لكل ذي حدث في اللحد مقبور

هذا يطـوف وهـذا في تقربه يأتي إليه بمنحور ومنـذور

وذا به مستغيث في شدائـده يرجوا الإجابة في تيسير معسور

**فاحكم بتكفير شخص لا يكفرهم فالحق شمس وهذا غير معذور**

فلو كان المراد بتكفير من صحح إسلام المشركين تكفير لا يقع على الأعيان لما **طلب بالحكم بتكفيرهم** و لما **أضاف هنا التكفير للشخص** و لما **نفى عنه العذر** و لكان عبث من القول في أرجوزته هذه ليس المراد منه إلا التعمية و التضليل.

فتبين بهذا أن أئمة السلف و الخلف :

صرحوا بأن **كفر المشركين واضح** كالشمس

و فرقوا **بين العارف و الجاهل بحال المشركين**

و **كفروا من صحح إسلامهم بعد فهم حالهم** و لم يتسلسلوا.

و فرقوا **بين ظاهر المشرك** و **ظاهر من صحح إسلامه**

و فرقوا بين **من توقف و لم يقل شيئا** و بين **من صحح إسلامهم.**

و فرقوا بين **صراحة ردة المشركين** و بين **عدم صراحة ردة من صحح إسلامهم** فلم يجعلوا كفره ككفرهم.

و **أنكروا التسلسل في التكفير** و **كفروا الشاك الأول** فقط.

و **لم يقولوا بتفسيق الشاك في الشاك** في كفر المشركين و لا تبديعه فضلا عن تكفيره.

**فمن لم يكفر المشركين له حالتان :**

**1 – إما أنه يصفهم بالإسلام أو ينكر وصفهم بالكفر أو يعترض على مكفرهم و هو يعرف حالهم فهذا كافر لا يصح إسلامه** فإذا سب الموحدين لتبرؤهم من المشركين أو قال خوارج أو جادل في آيات الله بغير سلطان أتاه أو ظاهر المشركين عليهم فهذه زيادة في الكفر.

**2 – إما أنه لا يصفهم بالإسلام و لا بالكفر بل يسكت فيسكت حينئذ عنه و يبين له حالهم و الأدلة من كتاب الله ، وسنة رسوله على كُفرهم** لعدم التمكن من إدراك إفراده لله بالتلقي من عدمه ، **فإن شك بعد ذلك أو تردد ، فإنه كافر بإجماع العلماء ،** لإعراضه عن التلقي عن الله وحده و إرادته للتحاكم إلى الطاغوت دون كتاب الله و سنة نبيه فلا يؤمن حتى يحكمهما ثم لا يجد في نفسه حرجا مما قضى الله و رسوله و يسلم تسليما.

و الله أعلم.

سبحانك اللهم و بحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك.